الديار
AD-DIYAR
الخميس 28 -08-2008 العدد 7070

الهيئة المنظمة للاتصالات اطلقت تقريرها السنوي

باسيل : خصخصة الهاتف الخليوي بديهي واساسي

شحادة : خلال شهرين ستلمسون الفرق بالنوعية والسعر

اطلقت الهيئة الناظمة للاتصالات خلال لقاء في مركز «بيال» قبل ظهر امس، التقرير السنوي الاول الذي يتضمن انجازاتها وخططها المستقبلية بعنوان «خطوات ثابتة نحو تحرير سوق الاتصالات في لبنان»، في حضور وزير الاتصالات جبران باسيل، ووزير الدخلية المحامي زياد بارود، وعدد من النواب، وحشد من موظفي الهيئة ووزارة الاتصالات والمعنيين بشؤون قطاع الاتصالات في القطاعين العام والخاص، وممثلين عن جمعيات حماية المستهلك.

بعد كلمة ترحيبية من امين سر الهيئة المدير الاداري امين مخيبر، كانت كلمة الوزير باسيل الذي استهلها بتناول المشاريع المشتركة بين الوزارة والهيئة، معتبرا ان «دورها مهم جدا واساسي في مسالة تنظيم القطع». واشار الى ان الظروف السياسية التي كانت قائمة لم تسمح للجميع بالقيام بدورهم كاملا نتيجة عدم تطبيق القانون ٤٣١ تطبيقاً تاما».

وتحدث عن خصخصة قطاع الهاتف الخلوي، فقال: «ان هذا الامر بديهي واساسي، ولا احد يناقش فيه، باعتباره امرا اساسيا بالنسبة الى الدولة، والسير بالمسار الاصلاحي بموجب «باريس -٣»، وهذا امر مساعد للاقتصاد الوطني، وسيكون له انعكاسات مفيدة على المستهلك من خلال توفير خدمات عالية المستوى بأسعار اقل، والطريق الاقصر هو خصخصة الهاتف الخلوي».

وعن تحرير القطاع، قال الوزير باسيل «نحن متفقون على هذا الامر، وعلى تشجيع القطاع الخاص على ضخ مزيد من الاستثمارات والاستفادة من المهارات اللبنانية الموجودة في الخارج، وهذا امر يمكن تنفيذه، خاصة ان الهيئة المنظمة تعدنا بتكثيف عملها على توزيع الترددات واصدار التراخيص لشركات نقل المعلومات».

وأردف: «هذا ما يوجب على الوزارة تأمين سعات محلية ودولية اكبر بكثير من تلك المتوافرة اليوم. لقد بدأنا بكل التحضيرات وخلال الاسبوع الجاري او اول ايلول المقبل، سيكون لدينا سعات اضافية تؤمن للسوق كل ما هو مطلوب».

وفي موضوع شركة «ليبان تيليكوم»، قال الوزير باسيل: «هذا ليس خيارا، بل نص عليه القانون، وعلينا تطبيقه، لكنه ينتظر التعيينات التي يجب ان نضعها في اطارها السياسي كي تتم، ونتمنى ان تكون الكفاءة هي الاساس».

وعبر الدكتور شحاده عن تقديره «لما ورد في البيان الوزاري لحكومة الارادة الوطنية الجامعة، التي نالت ثقة المجلس النيابي باغلبية كبيرة، من اعتبارها قطاع الاتصالات محركا اساسيا للاقتصاد الوطني، يسهم في تعزيز الانماء المتوازن، وتشديدها على الالتزام بتحرير قطاع الاتصالات وفتح السوق امام الاستثمار الخاص وامام المنافسة، مع تعهدها حماية حقوق المستهلكين».

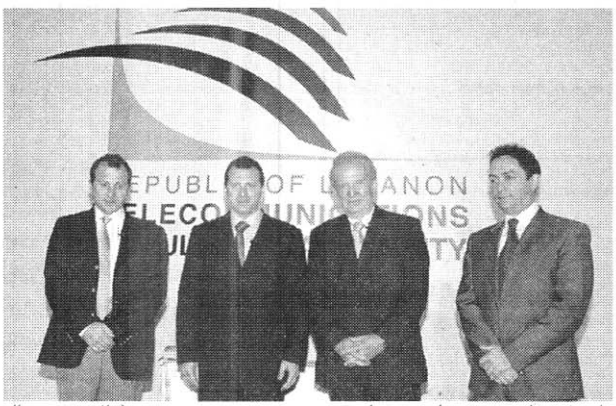

باسيل وبارود وشحادة وحماده (دالاتي ونهرا)

وتابع يقول «بامكان الهيئة ان تعدكم بأنكم، خلال شهرين او ثلاثة من البدء بتنفيذ هذه الخطة، ستلمسون الفرق بالنوعية وبالسعر. كما انه خلال سنتين كحد أقصى، ستتطور الشبكات، وبالتالي، ستتنوع الخدمات المتوافرة، والسعات التي ستحصلون عليها. وسيكون لذلك اثر ايجابي في الاقتصاد، لان التجارب الدولية اثبتت ان اختراقا اضافيا في استخدام «الحزمة العريضة» بواقع ٢٠ في المئة ينتج نموا نسبته ٠,٦ في المئة في الناتج المحلي المجمل، في حين ان كل زيادة نسبتها ١٠ في المئة في معدلات استعمال الهاتف الخلوي في الدول النامية تؤدي الى زيادة نسبتها ١,٢ في المئة في الناتج المحلي المجمل».

محاور اساسية

ثم تناول الدكتور شحاده ٣ محاور اعتبرها اساسية لعمل الهيئة، وتناول في المحور الاول ملف الهاتف الخلوي، حيث قال ان الهيئة تعمل على تحرير السوق وإدخال المنافسة اليها عبر عملية الخصخصة والتحرير. وقد وضعت الهيئة، بالاشتراك مع المجلس الاعلى للصخصة ووزارة الاتصالات، دفتر الشروط واقترحت آلية شفافة وتنافسية لخصخصة الخلوي تؤمن اعلى مردود للخزينة، وأعلى درجات المنافسة، ومشاركة واسعة للجمهور اللبناني عبر الاكتتاب العام بأسهم الشركات التي ستشملها الخصخصة.

واضافة الى الشركتين الفائزتين بالمزايدة العالمية، أوضح الدكتور شحاده ان «المشغل الوطني سيحصل، فور تشركته، على رخصة لتقديم خدمات الخلوي وقد بدأت الهيئة باصدار الانظمة التي ستؤمن لشركة «اتصالات لبنان» فرصة للمنافسة، ومن اهمها التجوال الوطني (National Roaming) وخدمة نقل رقم الخلوي (Mobile Number Portability).

وفي الحوار الثاني، تطرق الدكتور شحاده الى موضوع «الحزمة العريضة» (Broadband)، حيث تعمل الهيئة على ٣ مبادرات رئيسية تساعدها على تحقيق منافسة في خدمات «الحزمة العريضة».

Select info S.A.L.
"Only Your Selected Information"